تقييم إمكانيات وفرص نجاح قطاع السياحة الليبي في تطوير البيئة المحلية على ضوء معطيات التنافس الدولي " السلبيات والعلاج"

د.ناصر عبد الكريم الغزواني

الدراسات السياحية

جامعة عمر المختار– ليبيا

nasirtourism2000@hotmail.com

ملخص:

ينظر البحث إلى واقع وامكانيات القطاع السياحي الليبي في تطوير البيئة المحلية على ضوء مايتوفر لدي هذا القطاع من خصائص ومزايا تجعله قادرا على المنافسة الدولية وأيضا على ضوء المعطيات المتعلقة بالتنافس الدولي بين الدول المختلفة من حيث المؤشرات العامة المسجلة " الاقتصادية، التعليمية، الإدارية،الاجتماعية، القانونية والتنظيمية ....الخ"، ودورهذه المؤشرات العامة في تطوير القطاع السياحي. وتأتي أهمية هذا البحث كون القطاع السياحي في ليبيا يعاني من ندرة وقلة الدراسات المتخصصة التي تبحث في مقوماته وأساليب القضاء على السلبيات المحيطة به؛ سعيا وراء تنشيط البيئة وتقوية الاقتصاد المحلي بشكل عام. ويركز البحث على استعراض أوجه القصور من جانب الدولة الليبية و المتعلقة بالإهمال وتجاهل تطوير القطاع السياحي على الرغم من الثروات السياحية الهائلة المتوفرة في ليبيا، ويكون ذلك الاستعراض من خلال وضع عدة فرضيات تتعلق بالسلبيات المرتبطة بعدم تطوير وتأهيل القطاع السياحي في ليبيا "حتى عام 2011 قبل حدوث الاضطرابات السياسية وتدهور وضع الدولة" . ويخلص هذا البحث إلى نتائج هامة مفادها أن ليبيا تملك إمكانيات سياحية ضخمة لم يتم التخطيط لاستغلالها بالشكل الأمثل أو حتى لم يتم التفكير في مسألة الترويج والتعريف بها في الخارج، ويستنتج البحث أيضا أن الاقتصاد الليبي هو اقتصاد متخلف يعاني من

ازدواجية المعايير، أي وجود قطاعات متطورة يتم الاهتمام بها وتوجيه الاستثمارات إليها "تحديد قطاع الطاقة" وقطاعات أخرى متخلفة لايتم العمل على تطويرها ومن أهمها قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات "السياحية"؛ ولعل ذلك يفسر التدني الكبير في ترتيب دولة ليبيا من حيث المؤشرات المختلفة المسجلة في تقرير تنافسية السياحة والسفر الدولي "2011" سواء بالنسبة للدول الغربية أو حتى الدول العربية كما يستنتج البحث أن الدولة الليبية لم يكن لها أي دور ملموس في المساهمة في تطويرالسياحة من حيث عدم وجود سياسات وتشريعات خاصة بتمكين القطاع العام من القيام بدوره كما ينبغي في استغلال المقومات السياحية، وبالتالي عدم وجود أي خطط اقتصادية أو سياحية؛ فضلا أيضا عن الاختفاء التام لدور القطاع الخاص المكمل لدورالقطاع العام في التنمية السياحية، وهذا الاختفاء التام لدور القطاع الخاص يكمن بسبب توجهات الدولة الاشتراكية بحيث تم إلغاء دور القطاع الخاص تقريبا مع نهاية فترة السبعينات من القرن الماضي، ويرى البحث من ضمن أهم تحليلاته أن فرص تعافي الاقتصاد الليبي تكمن في تنشيط القطاع السياحي بالشكل الذي يؤدي إلى حدوث التفاعلات الاقتصادية المختلفة داخل الدولة " السياحة صناعة مركبة" وتطوير البيئة المحلية من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة " ومن أهمها قطاعات النقل و الخدمات والاتصالات "، فضلا عن القضاء على عدة مشكلات اقتصادية من أهمها الركود الاقتصادي والبطالة؛ حيث إن السياحة هي صناعة كثيفة العمالة.

الكلمات المفتاحية: إمكانيات السياحة الليبية– البيئة المحلية– التنافس الدولي– السلبيات

Abstract

This research seeks the reality and the ability of the Libyan tourism sector in developing the local environment focusing on the features of this sector to prepare it for the international competition. It also discusses the hints related to the international competition among the different countries of the economic, educational, legal, sociable, administrative and organised

general features. Besides, the role of these general indicators in developing the tourism sector as well.

The focus of this research is on the Libyan tourism sector that suffers from the lack of specialised studies that aims to decrease or reduce the negativities of the tourism sector and tries to improve the local sector in particular. It also emphasises on the Libyan ignorance regarding the development of the tourism sector despite the numerous fortunes of tourism existed in Libya. This is done by showing many assumptions related to the negativities regarding the downgrading of the Libyan tourism sector until 2011 before the political disorders.

It finally concludes the important results revealing that Libya has the abilities and the facilities to be a great tourism country. But, these facilities and abilities are not used appropriately and not clearly introduced to the world. Moreover it could be realized that the Libyan economic is not developed enough and thus it suffers from what is called mixed sectors known as developed and undeveloped neglected sectors such as industrial, agricultural and tourism sectors. Therefore, Libya is not a country of tourism as recorded in the tourism and international travelling report in 2011.

It is known by both Arabic and foreign countries that Libya had no role to play in developing tourism, because there are no tourism and economic plans. What has been noticed from this research and the related studies is that improving the tourism sector should be taking into consideration to have a positive impact on the economic sector and to upgrade the Libyan economy.

Improving the local environment by developing the different economic sectors such as transportation, services and communications is also important but, solving the economic crises or problems like unemployment and stagnant economy is more important.

المقدمة:

تعد ليبيا من الدول السياحية التي لم يسوق لها إعلاميا كوجهة سياحية إلا بشكل بسيط وخجول بسبب الحصار، واعتماد الدولة على موارد النفط بشكل كامل، إلا أنه في السنوات الأخيرة "حتى عام 2011" بدأ المشهد السياحي في ليبيا آخذا في النمو ولكن بشكل متواضع جدا ودون تحقيق أي تطورات ملحوظة على عمل القطاع السياحي بسبب وجود تجاهل مقصود لإمكانيات الدولة السياحية من جانب المسئولين عن السياسة العامة في الدولة؛ فنجد هنا أن ليبيا تمتلك مقومات سياحية هامة ومتعددة ، ولكنها غير معدة أو مجهزة للاستخدامات السياحية الدولية أو الداخلية، وهي تعاني من عدة مشكلات أساسية كانخفاض القدرات التسويقية وانخفاض الوعي السياحي وانخفاض القدرات الإدارية والإعلامية وتدني مستوى الخدمات والتعقيدات الإدارية المتعلقة بالتأشيرات وإجراءات الدخول؛ مما انعكس سلبا على معدل الحركة السياحية إلى ليبيا وعلى الفوائد التي تجنيها البلاد من هذه الصناعة، (**الطيب،2001،ص1**) وتمتلك ليبيا (التي أنشئت فيها أول وزارة للسياحة والآثار عام 1968) العديد من مناطق الجذب السياحي؛ وذلك لتمتعها بالموارد البشرية والطبيعية من حيث حضارات الشعوب المختلفة التي استوطنت وسادت والموقع والطقس والمناخ والمياه، وغير ذلك من الموارد ، ومن هذه الموارد على سبيل المثال لا الحصر، على الساحل الشرقي نشأت المدن الإغريقية والرومانية في قورينا (شحات)، وأبولونيا (سوسة) ويوسبيريديس (بنغازي)، وعلى الساحل الغربي المدن الفينيقية والرومانية في لبدة وصبراتة وأويا (طرابلس)، كما تمتلك ليبيا أيضا آثار ماقبل التاريخ وتتمثل في النقوش والرسوم الصخرية كما في جبال أكاكوس وأبار مجي والشرشارة والعوينات؛ هذا بالاضافة إلى الواحات الصحراوية مثل واحة غدامس وغات ومرزوق والجغبوب وشلال درنة . وكل هذه الموارد تمثل عوامل جذب سياحي مهمة، بينما توجد كنوز أخرى تحتاج إلى استغلالها بشكل أفضل لتأخذ دورها ومكانتها على خريطة السياحة في ليبيا (الحداد،2008،ص6) . إن السياحة أصبحت تمثل ظاهرة اقتصادية بارزة عالميا، وليس أدل على ذلك من وصول معدل السائحين المسافرين في العالم إلى رقم 1.2 بليون سائح عام

2015 بزيادة قدرها 4% عن عام 2014 وفق أخر احصائية مسجلة لمنظمة السياحة العالمية.
UNWTO, (World Tourism Parameter, Volume 14, Advance Release, January 2016).
فيما أنفق السائحون الدوليون عام 2014 على خدمات الإقامة والطعام والشراب والترفيه والتسوق....الخ نحو 1.2 بليون دولار بزيادة قدرها 3.7%.
(UNWTO, World Tourism Parameter, Volume 13, April, 2015)

اشكالية البحث:

عند الحديث عن تحويل قطاع السياحة الليبي إلى قطاع تنافسي دولي؛ فلسنا هنا بصدد الحديث عن تطوير بنية تحتية أو إقرار سياسات معينة تهتم بتشجيع القطاع وتقوية التشابك بينه وبين القطاعات المختلفة وإزالة المعوقات فحسب، بقدر ما هو محاولة لتحديد دقيق لتلك المتغيرات المختلفة التي أدت إلى هذا الاخفاق السياحي البارز في الدولة وذلك الاخفاق يقتضي وضع بعض الفرضيات التي أدت إلى ذلك، بحيث إن مقابلة وتحليل هذه الفرضيات قد يضع أسس خاصة بنجاح قطاع السياحة الليبي في أداء دوره في تطوير وتحسين البيئة المحلية ، وتتمثل هنا الفرضيات فيما يلي:

- قصور دور الدولة بشكل عام في تحقيق أهداف التنمية السياحية الشاملة.
- عدم تفهم المخطط السياحي لطبيعة التخطيط السياحي وأولويات التنمية السياحية.
- عدم أداء القطاع العام لدوره كما ينبغي وغياب دور القطاع الخاص.
- عدم ملائمة بعض الظروف المحيطة السياسية والثقافية والاجتماعية ...الخ في تنمية السياحة.
- جميع الفرضيات السابقة أو جزء منها يعيق تنمية صناعة السياحة في ليبيا.

أهمية البحث:

تكمن الأهمية هنا بسبب ندرة تلك الدراسات المرتبطة بتقييم وقياس أهمية صناعة السياحة في ليبيا من ناحية، وبسبب قصور الدولة في العقود السابقة في الاهتمام بتطوير تنافسية وإسهامات القطاع السياحي من ناحية أخرى. كما تأتي الأهمية هنا من محاولة التعرف على مدى نجاح القطاع السياحي الليبي في الدخول في

سباق التنافس الدولي على ضوء المعطيات المختلفة الخاصة بالإمكانيات والبنى التحتية، مع محاولة الوقوف على السلبيات المتعلقة بأوجه القصور في التعامل مع قطاع من المفترض أن يكون موردًا من أهم موارد الدولة الاقتصادية مع استعراض أهم المقترحات التي تكفل القضاء على هذه السلبيات المختلفة.

هدف البحث:

يتمثل هذا الهدف بشكل رئيسي في تقييم مقومات وأهمية السياحة لدولة ليبيا، وتقييم مدى تنافسية القطاع السياحي الليبي على المستوى الدولي على ضوء المؤشرات المختلفة التي تعدها المنظمات الدولية، مع تحديد أهم السلبيات المختلفة المتعلقة بعدم إمكانية الاستفادة القصوى من ثروات ومقومات صناعة السياحة في ليبيا وسبل القضاء على هذه السلبيات.

منهجية البحث:

سوف يتم توظيف المنهج الوصفي التحليلي بغرض استعراض كافة المفاهيم والأفكار النظرية المتعلقة بظاهرة الدراسة واستخدام التحليل الوصفي والتفسيري والكمي لاستخلاص أهم المعلومات والحقائق المتعلقة بظاهرة الدراسة.

محددات البحث:

1- **محددات مكانية:** وتشمل الحدود المكانية التي سوف يتم فيها تطبيق المفاهيم النظرية للدراسة، وتتمثل تحديدا في كامل مساحة الدولة الليبية.

2- **محددات زمانية:** تشمل الفترة من إنشاء وزارة السياحة في ليبيا " 1968" حتى عام 2011 قبل تعرض الدولة إلى تغيرات سياسية هيكلية.

محاور البحث:

سوف يغطي البحث المحاور الثلاثة التالية:

المحور الأول: خصائص ومقومات السياحة في ليبيا – أرقام حركة السياحة الدولية (2009).

المحور الثاني: تقييم مقومات السياحة في ليبيا وفقا للمؤشرات الدولية.

المحور الثالث: تقييم ومناقشة وتحليل فروض الدراسة.

المحور الأول: مقومات وأهمية السياحة في ليبيا – أرقام حركة السياحة الدولية (2007–2009):

مورد هام جدا من موارد الدولة الاقتصادية –في ليبيا –ولكنه غير مستغل بما فيه الكفاية، وهو المورد السياحي؛ فليبيا تمتلك الثلاثية السياحية المشهورة والتي تبدأ بحرف "الإس " الانجليزي ، وهي الشمس والرمل والبحرsun, sand and sea، فيما يتعلق بالشمس ، فليبيا تتميز بمناخ مشمس على مدار العام وهو مناخ البحر الأبيض المتوسط ، وفيما يتعلق بالرمال ، فليبيا تمتلك واحدة من أكبر الصحاري العجيبة في العالم والتي تستهوي السواح المولعين برحلات السفاري بالإضافة إلى عدد كبير من الشواطئ ذات الرمال الناعمة، وأخيرا فيما يتعلق بالبحار، فليبيا تطل على ساحل طويل هو ساحل البحر الأبيض المتوسط بطول يبلغ نحو 1900 كيلومتر. (ليبيا، السياحة، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، تاريخ مرور: 20 فبراير، 2016)

كذلك يوجد في ليبيا عدد كبير ومتنوع من المناطق التاريخية والأثرية الهامة والتي تنتمي للحضارات المختلفة الفينيقية والإغريقية والرومانية والإسلامية وكذلك حضارات ماقبل التاريخ، وتحتوي ليبيا على خمسة مواقع هامة للتراث العالمي World Heritage Sites (مدن صبراتة – لبدة– شحات وغدامس–جبال الأكاكوس) بالإضافة إلى التراث الشعبي الهام الذي يشكل عنصرًا قويًا من عناصر جذب السواح. ورغم استفادة الدولة من الطفرة النفطية الأخيرة في دعم البنية التحتية الخاصة بالسياحة، إلا أنه ماتحقق للقطاع السياحي يبدو أنه حتى الآن لايتناسب مع موارد الدولة السياحية المتنوعة.

ومن أهم خصائص ومقومات ليبيا السياحية :

- تعتبر ليبيا أكبر دولة يوجد بها آثار رومانية خارج إيطاليا.
- تمتلك أحد أطول السواحل على البحر الأبيض المتوسط صالح للاستثمار السياحي.
- تمتلك واحدة من أكبر الصحاري العجيبة في العالم والتي تستهوي السواح المولعين برحلات السفاري.
- تمتلك مناطق ساحرة بطبيعتها الخلابة في شرق ليبيا بمنطقة الجبل الأخضر والتي تفوق مساحتها مساحة لبنان
- تمتلك تاريخًا اغريقيًا رومانيًا تركيًا إيطاليًا في لبدة وصبراته وشحات وفي طلميثة وسوسة ويوسبريدس وتوكرة وقصر ليبيا.
- تمتلك المناخ الجيد " مناخ البحر الأبيض المتوسط " المعتدل.
- تمتلك القدرة علي جذب السياح إليها لأن ليبيا تصنف كمقصد سياحي جديد واعد.
- قدرة القطاع السياحي على جذب الاستثمارات التي تخلق توازنا في الميزانية العامة للدولة والتي تعتمد حاليا بشكل كامل على قطاع النفط والغاز . (ليبيا ، السياحة، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، تاريخ مرور: 20 فبراير، 2016)
- **الأهمية:**

إن تفعيل دور السياحة في ليبيا هو ضرورة اقتصادية في دولة تعاني من خلل ملحوظ في هياكل الإنتاج ومن نقص في العمالة الماهرة، وقطاع السياحة في هذه الحالة بوصفه قطاعًا خدميًا بإمكانه أن يتبوأ ريادة التنمية والانتاج في البلاد من خلال ذلك الطلب الذي يخلقه على سلع ومنتجات القطاعات الأُخرى وينعكس ذلك على نمو هذه القطاعات مثل الزراعة والصناعة والقطاعات المالية، والطلب على السياحة هنا هو طلب نهائي، وذلك بوسعه أن يساهم ويعجل من تنمية القطاعات المختلفة. إن هذه الضرورة الاقتصادية للسياحة في ليبيا يحتمها طبيعة الاقتصاد الليبي كاقتصاد صغير

الحجم نسبيا ولايتميز بكثافة الهيكل الإنتاجي وهيمنة قطاع واحد على صادرات الدولة.

انطلاقا من ذلك يستطيع قطاع السياحة دعم الاقتصاد الوطني الليبي لأنه ينوع الأنشطة الاقتصادية كما يتيح فرص جديدة للأيدي العاملة وينمى الإيرادات الواردة من العملات التي يتم تداولها في التجارة الدولية؛ لأن عملية نقل الأموال بواسطة السائحين من بلد إلى أخر تسمى صادرات غير منظورة؛ فكلما زادت موارد دولة ما من السياحة تزيد قدرته على التعاقد مع الخارج، ومن ثم سداد ديونها؛ فالموارد السياحية تنعش التجارة الدولية وتوسع قاعدة الالتزامات المالية نحو الخارج سواء على شكل زيادة الواردات أو عن طريق القدرة على سداد المستحقات غير المنظورة كتحويل أجور العمال الأجانب.

إن أغلب السياح الذين سيزورون ليبيا سيحملون نقودا يتم استبدالها في ليبيا مما يساعد على تعويض النقص في صادرات البضائع والسلع كما أن طبيعة إنفاق السياح الأجانب تساند عملية الإنماء الاقتصادي؛ لأن ما يصرفه السائح يعد زيادات طارئة على القوة الشرائية المتوفرة في البلاد وعامل يساعد على توسيع السوق المحلية لأن مشتريات السياح قد تكون موجهة إلى شراء السلع والخدمات المنتج بعضها محليا وهذا يفيد الاقتصاد القومي لأنه يؤدى إلى زيادة الدخل ومن ثم زيادة الانفاق.(منتديات مكتبتنا العربية، أهمية السياحة في الاقتصاد الليبي، 25-2-2016)

إحصائيات السياحة الدولية في ليبيا (2007–2009):

بلغ إجمالي عدد السياح في ليبيا "عام 2008" عدد 42,113 سائحاً من مختلف الجنسيات استضافتهم 150 شركة خدمات سياحية ليبية، وتشير الإحصائيات إلى تراجع معدلات أعداد السياح بنسبة تقارب 60 بالمئة مقارنة بالعام 2007 الذي سجل زيارة 106.023 سائحا. الدول المصدرة للسياح شملت نحو 92 دولة من بينها إيطاليا وألمانيا وفرنسا وأوكرانيا والنمسا وموناكو والنرويج وايسلندا

ولاتفيا وبلغاريا ولوكسمبورج والدنمارك وفنلندا والسويد وصربيا واستراليا واليابان والصين وروسيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وكولومبيا،والمكسيك.

وأوضحت الإحصائيات تصدر إيطاليا لقائمة الدول المصدرة للسياح للسنة الثانية على التوالي؛ حيث بلغ عدد السياح الإيطاليين نحو 10369 سائحاً إيطاليا، بينما سجلت أعداد السياح الفرنسيين المرتبة الثانية بإجمالي 8147 سائحا، بينما بلغ عدد السياح الإنجليز نحو 6369 سائحاً، وحلت ألمانيا رابعا بعد أن وصل إجمالي عدد السياح الألمان حوالي 5532 سائحا خلال العام 2008.(جهاز الشرطة السياحية وحماية الأثار، التقرير السنوي، 2009)

وبلغت العوائد التي حققها القطاع السياحي في البلاد سنة 2009 حوالي 24 مليون و560 ألف دينار ليبي (25 .1 دينار ليبي تعادل دولار أمريكي واحد) .

ونقلت إحدى الصحف الليبية في نسختها الاقتصادية إن 35 ألف سائح زاروا ليبيا سنة 2009 وأن القطاع السياحي يوظف حوالي15ألف شخص.(الهيئة العامة الليبية للسياحة والصناعات التقليدية، التقرير السنوي، 2010)

ونلاحظ هنا تناقص إيرادات السياحة الدولية لليبيا عام 2009 عن عام 2007 من خلال مايوضحه الجدول التالي "جدول1" ، والذي يوضح أيضا تطور ايرادات السياحة الدولية لليبيا ومعدل النمو السنوي من عام 2000 حتى عام 2007 :

جدول(1) تطور الإيرادات السياحية في ليبيا بالدولار خلال الفترة 2000–2007

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قيمة الايرادات "دينار ليبي"	1138 9840	11389 840	112420 00	128962 40	2387728 0	4553864 0	29982920	2673 1760
معدل النمو السنوي	–	–	-1.298	14.7148 2	85.14916	90.7195 5	-34.1594	10.8 -434

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، الكتيبات الإحصائية، طرابلس ، أعداد مختلفة

وبالنسبة للفنادق في ليبيا "الفنادق من المؤسسات السياحية الهامة والمطلوبة لحركة السياحة الدولية". فنلاحظ أن عددها في ازدياد مستمر في السنوات الأخيرة، وإن كان عددها الكلي لايتناسب مع إمكانيات ليبيا السياحية وماهو مطلوب تحقيقه من نهضة وتنمية سياحية، ويعرض الجدول التالي "جدول2" تطور عدد الفنادق في ليبيا من عام1993 حتى عام 2007 :

جدول2) تطور عدد الفنادق في ليبيا (1993–2007)

السنة	1993	1995	1997	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد الفنادق	105	118	109	109	194	194	194	194	266	212	256	268

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، الكتيبات الإحصائية، طرابلس : السنوات: 1999–2002–2003–2004–2005–2007

ونلاحظ هنا وجود تذبذب في أعداد الفنادق حتى من الموجب إلى السالب كما حدث بين عامي 1995-1997 ، وعامي 2004-2005، الأمر الذي يوضح وجود بعض العشوائية في هذا الشأن، كما يلاحظ أن العدد الأخير"268" عام 2007 لابد أن يكون قد إزداد في وقتنا الحاضر ، ولكن بشكل متواضع جدا خاصة بعد الأحداث السياسية الأخيرة التي شهدتها البلاد.

المحور الثاني: تقييم مقومات السياحة في ليبيا وفقا للمؤشرات الدولية" تقرير تنافسية السفر والسياحة 2009– 2011":

تعتبر السياحة وفق إعلان مانيلا العالمي الذي تمخض عن المؤتمر الدولي للسياحة سنة 1980 نشاطا ضروريا لحياة الشعوب، بسبب آثارها المباشرة على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات والعلاقات الدولية، كما أكد الإعلان على إيلاء عناية كاملة لقضية تطوير النشاطات السياحية.(النجار مجلة البحوث الاقتصادية العدد الثاني،**ص92**)وعند تقييم فاعلية وأداء قطاع السياحة الليبي ومدى مساهمته أو إمكانية هذه المساهمة داخل الاقتصاد الوطني ، فإنه لابد أن يجرى ذلك

داخل نسق مايطلق عليه تنافسية السياحة، وتعرف تنافسية السياحة على أنها قدرة المؤسسات المنتمية لقطاع السياحة في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وهذا مايؤدي إلى تميز تلك الدولة في هذا القطاع. قد أصبحت السياحة تخضع للكثير من التنافسية؛ وعليه فإنه من المهم قيام الدول أو المقاصد السياحية بقياس أو معرفة مدى تنافسيتها وحصتها في السوق العالمي، و ذلك بغرض تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف لديها، وبالتالي تطوير استراتيجيتها السياحية المستقبلية.(أوريسي ، تنافسية القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية المستدامة، رسالة ماجستير منشورة،ص49)

ويصنف تقرير منتدى الاقتصاد العالمي world Economic Forum حول تنافسية السفر والسياحة الدول المشاركة بناءا على معيار يسمى معيار تنافسية قطاع السفر والسياحة Travel&Tourism Competitiveness Index يضع لكل دولة نقاط من 1إلى 7 في كل فرع محدد من فروع المعيار تعبرعن فاعلية القطاع، ويحتوي المعيار على ثلاثة فروع رئيسية sub indices يحتوي على مجموعة من المؤشرات . الفرع الأول sub index A يسمى الهيكل التنظيمي للسفر والسياحة T&T regulatory framework ويشمل خمسة عوامل، والفرع الثاني sub index B يسمى مؤشر البنية التحتية وبيئة الأعمال T&T business environment and infrastructure ويشمل أيضا خمسة عوامل ، والفرع الثالث sub index C يسمى مؤشر الموارد البشرية والثقافية والطبيعية T&T human, cultural and natural resources ويشمل أيضا خمسة عوامل ، وقد اعتمد التقرير في تحليله لتنافسية قطاع السفر والسياحة على نوعين من البيانات:

- بيانات كمية: وهي بيانات مدونة عن القطاع.

– بيانات نوعية وهي بيانات يتم الحصول عليها من خلال المسوحات التي يجريها المنتدى.(الحداد،2008،ص6)

شكل(1): معيار تنافسية السفر والسياحة

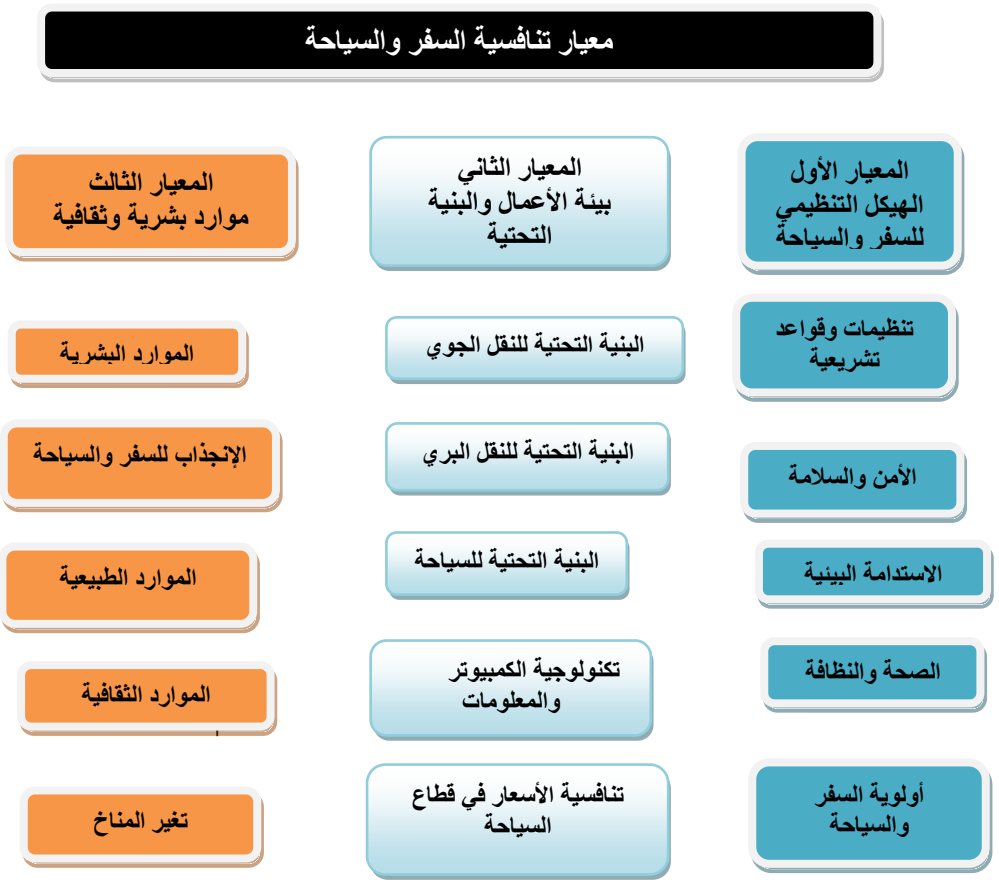

Source:The Travel&Tourism Competitiveness Report 2011, World Economic Forum,P5.

ولقد تم تصنيف ليبيا في المرتبة 112 من بين 133 دولة في العام 2009 في هذا التقرير " تقرير منتدى الاقتصاد العالمي world Economic Forum الثاني لسنة 2009 حول تنافسية السفر والسياحة" وفيما يتعلق بوضعية ليبيا في تقرير

2011، فقد تأخرت عن ترتيبها عام 2009 خاصة مع تلك الأحداث السياسية السيئة التي شهدتها البلاد في عام 2011؛ حيث جاءت في التصنيف 124 من 139 دولة متأخرة 12 مركزًا عن عام 2009، ويوضح الجدول التالي(جدول3) وضعية ليبيا بالنسبة لهذه العوامل المختلفة وترتيبها:

جدول(3) تقييم معايير تنافسية السياحة في ليبيا (تقرير worldEconomicForum 2011)

المعايير		النقاط(1–7)	الترتيب(139)
المعيار الفرعي الأول (sub index A) الهيكل التنظيمي للسفر والسياحة		**3.6**	**122**
المؤشرات	1– القوانين واللوائح التشريعية	3	135
	2– الإستدامة البيئية	3.7	134
	3– الأمن والسلامة	4,2	100
	4– الصحة والنظافة	4.3	83
	5– أولوية السفر والسياحة	3.1	132

المعيار الفرعي الثاني (sub index B) بيئة الأعمال والبنية التحتية		**2.9**	**107**
المؤشرات	1- البنية التحتية للنقل الجوي	2.5	99
	2- البنية التحتية للنقل البري	2.6	127
	3- البنية التحتية للسياحة	2.2	107
	4- بنية تكنولوجيا الكمبيوتر والمعلومات	2.4	101
	5- تنافسية أسعار قطاع السياحة	4.9	39
المعيار الفرعي الثالث(sub index C) الموارد البشرية والثقافية والطبيعية		**3.2**	**125**
المؤشرات	1- الموارد البشرية	4.2	115
	2- الإنجذاب للسفر والسياحة	4.2	122
	3- الموارد الطبيعية	1.9	134
	4- الموارد الثقافية	2.5	66
	5- تغير المناخ	-	-

المصدر: تقرير تنافسية السفر والسياحة الدولي 2011 (المصدر السابق) ص250

ونستطيع هنا أن نحدد بعض الملاحظات الهامة بخصوص تنافسية ليبيا السياحية وفق هذا التقرير:

- **فيما يتعلق بالمعيار الأول " الهيكل التنظيمي للسفر والسياحة"**، الترتيب متأخر (122-139) بسبب تدهور وضع القوانين واللوائح التشريعية (135-139) والإستدامة البيئية (134) وأولويات السفر (132)، عامل الأمن والسلامة أقل سؤا (100)، بينما يأتي عامل الصحة والنظافة في قائمة أفضل السؤ (83).
- **المعيار الثاني (بيئة الأعمال والبنية التحتية)**، الترتيب متأخر أيضا(107-139)، بنية النقل الجوي متدهورة نسبيا (99-139) ، بنية النقل البري أكثر تدهورا (127)، والبنية التحتية للسياحة في وضع سئ(107-139)، بيئة تكنولوجيا الكمبيوتر والمعلومات متدهورة نسبيا (101)، بينما تنافسية أسعار السياحة في وضع ممتاز مقارنة مع ما سبق (39-139).
- **المعيار الثالث (بيئة الموارد البشرية)**، الترتيب متأخرأيضا (125-139)، العامل الخاص برأس المال البشري سئ (115-139)، والموارد الطبيعية في منتهى السوء(134)، ولا يوجد انجذاب كبير للسفر والسياحة (122)، وتأتي الموارد الثقافية في وضع متوسط تقريبا (66).

وهذه العوامل المختلفة التي تتبع المؤشرات الثلاثة من الممكن أن نقسمها هي الأخرى إلى تقسيمات فرعية أو عناصر أكثر ، على سبيل المثال القوانين واللوائح التشريعية التي تعتبر عاملًا يتبع المعيار الخاص بالهيكل التنظيمي ، نستطيع هنا أن نقسمها إلى عدة عناصر مثل حقوق الملكية والتأثير الاقتصادي للقوانين على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وسوف نستعرض فيما يلي أمثلة من هذه التقسيمات من خلال الجدول التالي (4):

جدول(4) تقييم العناصر الخاصة بمؤشرات تنافسية السفر والسياحة في ليبيا (التقييم من 139)

عناصر مؤشر الصحة والنظافة	عدد الأطباء	الحصول على تطعيم متطور	الحصول على مياه شرب صحية	أسرة المستشفيات
الترتيب	78	43	117	48
عناصر مؤشر أولوية السفر والسياحة	أولوية السفر والسياحة عند الحكومة	إنفاق الحكومة على السفر والسياحة	فاعلية التسويق والسلع التجارية	مدى شمولية بيانات السفر والسياحة
الترتيب	129	87	121	118
عناصر مؤشر بنية النقل الجوي	مدى جودة البنية التحتية للنقل الجوي	المغادرة لكل ألف مواطن	عدد المطارات	عدد شركات النقل الجوي
الترتيب	133	80	26	72
عناصر مؤشر تنافسية أسعار القطاع السياحي	ضرائب التذاكر ورسوم المطارات	تعادل القوة الشرائية ppp	حدود وتأثير الضرائب	مستويات أسعار الوقود
الترتيب	**2**	**75**	**34**	**2**

المصدر السابق، ص251.

ومن جدول (4) نجد أن أهم المؤشرات الإيجابية تمثلت في انخفاض أسعار التذاكر ورسوم المطارات (2-139)، مستويات أسعار الوقود (2-139)، وكذلك عدد المطارات (26-139). بينما تمثلت أهم المؤشرات السلبية في أولوية السفر والسياحة عند الحكومة (129-139)، مدى جودة البنية التحتية للنقل الجوي (

133-139) ، فاعلية التسويق (121-139) ومدى شمولية بيانات السفر والسياحة (118-139). وهذه المؤشرات الأخيرة تعد مؤثرة جدا بالسلب على مردود صناعة السياحة.

ونلمس من خلال الجدول التالي (5) مدى تأخر ليبيا مقارنة بغيرها من بعض الدول العربية الداخلة في هذا التصنيف التنافسي عام 2011 (ويوضح الجدول أيضا مدى التغير في ترتيب هذه الدول العربية مقارنة بعام 2009:

جدول(5) مقارنة بين ليبيا و بعض الدول العربية في تقرير تنافسية السفر والسياحة 2011

الدولة	السعودية	قطر	مصر	تونس	المغرب	ليبيا
الدرجة	4.17	4.45	3.96	4.39	3.93	3.25
الترتيب	62	42	75	47	78	124
التغير	9+	5–	11–	3–	3–	12–

(الدرجة من 7– الترتيب من 139– التغير= تغير ترتيب الدولة في تقرير 2011 عن تقرير 2009)

–البيانات مأخوذة من نفس المصدر السابق

المحور الثالث: تقييم ومناقشة وتحليل فروض الدراسة:

الفرض الأول:

- **قصور دور الدولة بشكل عام في تحقيق أهداف التنمية السياحية الشاملة:**

إن لسياسة الدولة الدور الأبرز في خلق وتشجيع الطلب السياحي؛ فالدولة هنا من خلال وزارتها السياحية في الأساس تتولى مسؤولية تمهيد الطريق أمام قيام الأنشطة

السياحية المختلفة، تحديد وتخصيص مواقع السياحة الرسمية وتسهيل البنية التحتية اللازمة (ومنها المعلوماتية) لتسهيل الوصول إلى هذه المواقع والحفاظ على أصالتها، كذلك تقوم بإجراء عملية الصيانة والمحافظة والتجديد الخاصة بهذه المواقع السياحية من خلال عقد اتفاقيات مع المؤسسات السياحية والأثرية الدولية، بالإضافة إلى إنشاء تلك البرامج الرسمية الخاصة بالتدريب والتعليم وتوليد الفرص المختلفة الخاصة بالاستثمار داخل الدولة (The role of Government in Tourism,Republic of Iraq,National Investment Commission,Article, 25-12-2011)

وعند استعراض وتتبع دور الدولة لتنمية القطاع السياحي الليبي، فإننا لانجد أي شواهد تدل على ذلك، فالمقدرات السياحية الهائلة في الدولة خارج نطاق الخدمة، ومعدلات وصول السياحة الدولية إلى ليبيا مقارنة بتلك المسجلة في دول أخرى نامية فقيرة للغاية ، أما السياحة الداخلية فلا وجود لها على الإطلاق، فليبيا ترتيبها متأخر فيما يتعلق بالبنية التحتية وفق تقرير تنافسية السفر والسياحة 2011 (107-139)، وبنية النقل الجوي الهامة جدا للسياحة في وضع سئ(99-139) ، بينما بنية النقل البري الضرورية جدا للسياحة أيضا في وضع خطير من السؤ(127-139). والبنية العامة للسياحة ككل ، وكنتيجة لما سبق، في وضع سئ جدا (107-139). ولعل ذلك هو أبلغ دليل على تخبط الدولة وعدم اهتمامها بتنمية القطاع السياحي كما ينبغي، كما أن ذلك يعبر بالضرورة على تدهور القطاعات الاقتصادية المكملة للسياحة والمتشابكة معها ،ولعل من أهمها قطاعي الزراعة والصناعة،وعدم قدرة قطاعات الدولة الاقتصادية المختلفة على زيادة الانتاج وتحقيق التطور اللازم لقيام صناعة السياحة. والتركيز فقط منصب بشدة على القطاع النفطي.

الفرض الثاني:

- **عدم تفهم المخطط السياحي لطبيعة التخطيط السياحي وأولويات التنمية السياحية:**

التخطيط السياحي هو نوع من أنواع التخطيط التنموي وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة والمشروعة التي تهدف إلى تحقيق استغلال واستخدام أمثل لعناصر الجذب السياحي المتاح والكامن وتحقيق أقصى درجات المنفعة الممكنة مع متابعة وتوجيه وضبط لهذا الاستغلال لإبقائه ضمن دائرة المرغوب والمنشود ومنع حدوث أي نتائج أو آثار سلبية ناجمة عنها. (هرمز، 2006، ص ص 13-14) والتخطيط السياحي في ليبيا يعاني من ضعف، بل غياب الكفاءات، والمسئولون عن تلك المسألة المتعلقة بالتخطيط لايستخدمون المنهجية العلمية الملائمة المتعلقة بذلك، وعلى الرغم هنا من عمل بعض الدراسات الخاصة بتقييم وتطوير القطاع السياحي في ليبيا على مر السنوات الماضية، وهذه الدراسات بالطبع كانت تتطلب وجود توصيات مرتبطة بتطوير هذا القطاع والقطاعات الأخرى المرتبطة به، فالمرجح هنا أن هذه التوصيات كان مصيرها التغافل والإهمال، فلم يتم وضع أهداف حقيقية للتنمية السياحية،وفق مبدأ التخطيط السياحي، كما لم يتم الإهتمام بإستخدام الأصول السياحية الموجودة في البلاد وتطويرها بشكل قابل للتسويق State Marketing. وبمراعاة هنا أن التخطيط السياحي الناجح هو الذي ينجح في التوصل إلى تحقيق الأهداف المأمولة والتعامل بنجاح مع كافة ابعاد التنمية المطلوبة خاصة تلك الأبعاد ذات الحساسية الكبيرة بالنسبة لقطاع السياحة (قطاع مركب يعتمد على أبعاد سياسية –اقتصادية–بيئية اجتماعية ...الخ)، فإن ماتحقق في ليبيا " ومن خلال وضع ليبيا التنافسي الدولي والاقليمي" يبدو بكونه بعيد جدا عن تحقيق أهداف التنمية السياحية.

الفرض الثالث:

- **عدم أداء القطاع العام لدوره كما ينبغي وغياب دور القطاع الخاص:**

مع توجه الدولة الاشتراكي ابتداءا من فترة السبعينات ، قامت الدولة بإلغاء الدور المتعلق بالقطاع الخاص والمسائل المتعلقة بالمرابحات التجارية وتولت هي مسئولية الإشراف المباشر على ثروات ومقدرات المجتمع ، وفي السنوات الأخيرة الماضية "حتى عام 2011" توجهت الدولة إلى تشجيع دور القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية وقامت بخصخصة عدد من المؤسسات الحكومية المختلفة بشكل كامل أو جزئي، ولكن رغم ذلك، لم تنجح هذه السياسة بسبب بعض العوائق التنظيمية والروتينية والفساد المالي والإداري....الخ، بحيث أعاقت عمل القطاع الخاص والاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاع السياحة والتي تبدو في حالة يرثى لها ، وكان من المفترض هنا مع توجه الدولة الاشتراكي وسيطرة الاقتصاد الموجه على مقاليد الأمور أن يكون للدولة الدور الأكبر في تخطيط وتنمية القطاع السياحي، حيث يبلغ التخطيط ذروة الأهمية في الدول التي تتبع نظام الاقتصاد الموجه لأن تعبئة إمكانيات الدولة وتوجيه الانتاج فيها بمعرفة الدولة يضفي عليها مسئوليات جسام تقتضي أن يكون هذا التوجيه وتلك التعبئة موجهين بغاية معينة وهي الهدف العام.(هايدي ، رسالة ماجستير،ص31) وبما أن التنمية السياحية تقتضي حدوث توازن هام وضروري بين دوري القطاعين العام والخاص ، فإن ذلك لم يحدث في ليبيا، بل حدث الأسوأ من ذلك؛ حيث انه لم يكن هناك أي دور فعلي في الأساس لأحدهما في حدوث أي تنمية سياحية.

الفرض الرابع:

- **عدم ملاءمة بعض الظروف المحيطة السياسية والثقافية والاجتماعية ...الخ في تنمية السياحة:**

لابد هنا من الإشارة إلى أن البيئة السياسية والإدارية للمشروع السياحي لاتكون في منأى أو معزل عن ظروف وعوامل محيطة بها تؤثر وتتأثر بها بالقدر الذي يحدده تأثير هذه القوى المختلفة الموجودة داخل أي مجتمع سياحي (قوة سياسية، اقتصادية، اجتماعية ، ثقافية، دينية عقائدية، تراث وتاريخ ..الخ)، وهذا التأثير يتفاوت في قوته تبعا لتعدد وتغاير هذه القوى المشار إليها سواء كانت داخلية أوخارجية، إن البيئة الإدارية للمشروع السياحي ممثلة في المؤسسات السياحية العامة والتي تقيمها الدولة لغرض الاستفادة من مقدرات معينة تخضع لتأثير هذه القوة (نتيجة لتوغل هذه القوى داخل تكوينها) وتؤثر فيها كنتيجة طبيعية لذلك. وفي ليبيا تأثرت البنية العامة والتحتية لصناعة السياحة بتلك المتغيرات " الثقافية،الاجتماعية، السياسية"، تحديدا تلك المتغيرات المتعلقة بالخصوصيات الاجتماعية لبعض مناطق الجذب السياحي وعدم تقبل وإدراك منافع وإيجابيات التنمية السياحية فضلا عن تأثير الأزمات السياسية المختلفة والنتيجة المترتبة عليها من ضعف الاستثمارات المحلية و الوافدة داخل القطاع السياحي.

الفرض الخامس:

- **جميع الفرضيات السابقة أو جزء منها يعيق تنمية صناعة السياحة في ليبيا:**

من خلال جميع ماتم عرضه من بيانات وحقائق خاصة بأداء الاقتصاد الليبي عامة والقطاع السياحي بشكل خاص (بصفة خاصة تقرير التنافسية السياحية الدولية المرتبط بأداء الاقتصاد المساعد على التنمية السياحية)، فإن ذلك الإخفاق المرتبط بالتنمية السياحية في ليبيا لابد أن يعود بشكل عام إلى جميع تلك الفرضيات المعروضة، خاصة فيما يتعلق بالمؤشرات السياسية والاقتصادية التي تساعد على الوصول إلى أي نهضة سياحية منشودة وتعود بالخير على المجتمع ككل.

الاستنتاجات العامة

أولا: من أبرز الخصائص المتعلقة بالاقتصاد الليبي أنه اقتصاد نامٍ يتميز بالازدواجية ، أي وجود قطاعات متطورة " وبالتحديد قطاعي النفط والغاز" وقطاعات أخرى

متخلفة ومايتبع ذلك من وجود خلل هيكلي كبير داخل أرجاء هذا الاقتصاد، حيث يعاني الاقتصاد الليبي من ضعف وتدني الانتاجية في القطاعات غير النفطية وأهمها القطاعات الخدمية " قطاع السياحة"؛ حيث إن هذا القطاع الأخير تكاد تكون مساهمته معدومة في الناتج المحلي الإجمالي. بالشكل الذي يؤثر سلبيا على هيكلة الاقتصاد بشكل عام ومدى صموده في مواجهة أي أزمات طارئة" كما في الوقت الحاضر".

ثانيا: تعتبر ليبيا من الدول التي تمتلك تراثا سياحيا فريدا، وعدم الاهتمام بذلك الأمر يمثل هدرا كبيرا لثروات الدولة وخسارة فادحة لمقدرات الدولة الاقتصادية، ومساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي "حتى عام 2011" لاتزال محدودة جدا، فإجمالي الوصول السياحي الدولي عام 2009 كان فقط 35 ألف سائح، بينما الإيرادات 24 مليون دينار فقط، ولعل ذلك مرتبط بعدة متغيرات أهمها ضعف السياسات التسويقية وتدني مستوى البنية التحتية للسياحة في الدولة (تقرير تنافسية السفر والسياحة الدولي).

ثالثا: لم يكن لدى الدولة أي تصورات أو سياسات أو خطط او تشريعات مرتبطة بكيفية الاستفادة من القطاع السياحي عن طريق تفعيل منظومة التسويق أو عمل وجلب استثمارات لهذا القطاع، كما لم نشاهد أي دور متعلق بالقطاع العام في الاستفادة من هذه الثروة السياحية الضخمة بسبب القصور الكبير في الهيكل التنظيمي والتشريعي في الدولة فيما يتعلق بالقطاع السياحي، فضلا عن الاختفاء التام " تقريبا" لدور القطاع الخاص المكمل لدور القطاع العام في عملية التنمية السياحية، فضلا عن عدة متغيرات ثقافية واجتماعية أخرى ساعدت على تخلف هذا القطاع السياحي.

رابعا: إن الأزمات الخانقة التي يعاني منها الاقتصاد الليبي في الوقت الراهن هي بسبب عدم وجود خطط اقتصادية فعالة خاصة بتنويع مصادر الدخل القومي مع سوء إدارة الحكومات السابقة للموارد النفطية وعدم توجيهها التوجيه المناسب نحو الاستثمارات المطلوبة في القطاعات الخدمية خاصة في ظل تدني مستويات المنتجات المحلية الليبية

وتراجع إسهامات القطاعات الخدمية وأهمها قطاع السياحة داخل سوق المنافسة العالمية.

خامسا: إن التخلف الذي يعاني منه القطاع السياحي يكون مرده تخلف منظومة الاقتصاد الليبي ككل؛ حيث يعتمد القطاع السياحي في تطوره على تطور القطاعات الأخرى وليس فقط القطاع النفطي (كما يثبت تقرير تنافسية السفر والسياحة الدولي)، ومن أهم هذه القطاعات هي تلك الخدمية والصناعية والنقل والاتصالات.، فضلا عن عدم وجود إرادة حقيقية لتنمية وتطوير هذا القطاع السياحي وتسخير امكانياته لصالح خدمة المواطنين والمجتمع ككل.

التوصيات

أولا: تهيئة المناخ الإداري والتنظيمي والتشريعي السليم والنظر بعين الاعتبار للقطاع السياحي باعتباره أحد أضخم الثروات المهدرة داخل المجتمع الليبي والذي كان من الممكن أن يساهم في خلق قاعدة إنتاجية قوية داخل الدولة وتقوية التفاعلات الاقتصادية بين مختلف قطاعات الدولة، ويكون ذلك عن طريق إقرار السياسات المختلفة المشجعة على النهوض بالقطاع السياحي سعيا وراء تنويع قاعدة الدخل القومي وعدم الوقوع في مطب الاعتماد على مصادر دخل بعينها.

ثانيا: دعم وتأهيل القطاع الخاص وإعتباره شريكًا أساسيًا في التنمية وليس فقط ذو دور تكميلي، ويكون ذلك عن طريق تشجيع ودعم دور الاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث إن التنمية السياحية في الدولة تقتضي حدوث توازن "ولو نسبي" بين تلك الأدوار العامة والخاصة؛ فيقوم كل من القطاعين العام والخاص بالاشتراك في هذه التنمية كل حسب دوره وإمكانياته الخاصة.

ثالثا: الاهتمام ببرامج البحوث العلمية اللازمة لتطوير الاقتصاد السياحي وتوفير قاعدة بيانات متطورة تخدم أهداف هذا الاقتصاد وتلبي تطلعاته بشأن النهوض والتطور بجميع

القطاعات ككل والارتقاء بمستويات معيشة المواطنين وزيادة دخلهم عن طريق الاشتراك في النشاط السياحي إما بشكل مباشر " فرص العمل المباشرة" وإما بشكل غير مباشر" فرص العمل غير المباشرة والأنشطة المعاونة ".

رابعا: تفعيل دور الإعلام السياحي بجميع وسائله المتاحة المسموعة والمرئية والمكتوبة في التعريف بمكونات المنتج السياحي الليبي و فتح مكاتب للترويج للسياحة الليبية في الخارج وكذلك معارض سياحية للتعريف بمكونات هذا المنتج وأهمية الصحراء الليبية "الفريدة من نوعها" للسائحين الأوربيين والأمريكيين . وذلك سعيا نحو جذب أكبر عدد ممكن من المستهلكين السياحيين الذين قد يجدون في هذه الصحراء الليبية بجميع مكوناتها فرصة للهروب من صخب وضجيج المدنية الحديثة.

خامسا: الاهتمام بعمل حملات إعلامية " مرئية ومسموعة ومكتوبة" لتوعية المواطنين الليبيين بأهمية السياحة ودورها البارز في المجتمع كأداة فعالة للتقريب بين الشعوب والثقافات المختلفة ولحل مشاكل الدولة الاقتصادية وتوفير فرص عمل مختلفة للشباب، مع توضيح عدم تناقض أهدافها ومصالحها مع الأهداف والمصالح الاجتماعية والثقافية المتنوعة، وأن هناك بعض أنواع وأنشطة للسياحة لاتتعارض مع الخصوصيات الدينية والثقافية.

المراجع

الرسائل العلمية والأبحاث:

1- سعيد صفي الدين الطيب، مقومات التنمية السياحية في ليبيا – دراسة في الجغرافية السياحية، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الأداب، جامعة القاهرة، 2001.

2- محمد محجوب الحداد، تقييم تنافسية صناعة السياحة فى ليبيا كمصدر بديل للدخل في ظل تحرير تجارة الخدمات، بحث منشور، كلية الاقتصاد، جامعة مصراتة،2008.

3- نور الدين هرمز، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، بحث منشور بمجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد(28)، العدد(3)، 2006.

4- هايدي محمود على صالح، تقييم السياسة التخطيطية لمنطقة الأهرام، رسالة ماجستير ، كلية السياحة والفنادق، جامعة حلوان، القاهرة.

5- هبة الله أوريسي، تنافسية القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية المستدامة في الدول العربية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012.

6- يحيى غني النجار، العلاقة الدالية بين الإستثمار السياحي والدخل القومي، دراسة تحليلية ضمن إطار نماذج رياضية، مجلة البحوث الاقتصادية العدد الثاني ،2005.

التقارير:

1- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، الكتيبات الإحصائية، طرابلس ، أعداد مختلفة.

2- الهيئة العامة الليبية للسياحة والصناعات التقليدية، التقرير السنوي، 2010.

3- جهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار، ليبيا، التقرير السنوي، 2009.

4- The Travel &Tourism Competitiveness Report 2011, World Economic Forum.

5- UNWTO, World Tourism Parameter, Volume 13, April, 2015.

6- UNWTO, World Tourism Parameter, Volume 14, Advance Release January 2016.

المواقع الإلكترونية:

1- ليبيا ، السياحة، ويكبيديا، الموسوعة الحرة، 2016.

2- منتديات مكتبتنا العربية، أهمية السياحة في الاقتصاد الليبي، 2011.

Articles:

- The role of Government in Tourism,Republic of Iraq,National Investment Commission,2011.